

كلمة الأستاذ محمد فايق

رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

بمناسبة إعلان تقرير تقصى الحقائق حول إعتصام رابعة

يوم الإثنين ١٧ مارس ٢٠١٤

السيدات والسادة

يسعدنى أن أفتتح هذا المؤتمر الصحفى بمناسبة إعلان التقرير الكامل لتقصى الحقائق حول أحداث إعتصام رابعة الذى أعده المجلس القومي لحقوق الإنسان والذى تم توزيع ملخصه التنفيذى الأسبوع الماضى .

ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة بإعتباره أول تعامل جاد موثق لواقعه كبرى قد يدور الجدل حولها لوقت طويل، لما شهدته من أحداث جسام وما ترتب عليها من نتائج خطيرة فى ظل إنقسام سياسى عميق فى المجتمع ، ونزاعات شهدت أعمال عنف وتوتر لم تتوقف منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسى حتى الآن ، وما لحق المجتمع من خسائر فى الأرواح سواء يوم فض الإعتصام ١٤ أغسطس ٢٠١٣ أو فى الأربعة أيام التالية ليوم الفض ، وكذلك المظاهرات التى شهدتها البلاد خلال الشهور التالية لعملية الفض ، وحوادث الإغتيال التى يتعرض لها أفراد الشرطة والقوات المسلحة والمواطنون الأبرياء الذين يتصادف وجودهم فى مواقع المواجهات الدامية . ورغم أن البلاد تمر بمرحلة إنتقالية تشهد تنفيذ خريطة الطريق بإعتبارها عملية سياسية سلمية تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية ، إلا أن هناك قوى سياسية ترفض المشاركة فى هذه العملية

وتعارضها بالقول أحياناً وبالغف أحياناً أخرى ، فى محاولة لتعطيلها عن الوصول إلى غاياتها المرجوة .

لهذا كله فإننا فى المجلس القومى لحقوق الإنسان نتفهم الجدل الذى أثير حول الملخص التنفيذى بعد إعلانه ، ونتقبل الإنتقادات الموجهة إليه من أطراف الصراع السياسى القائم حالياً فى البلاد و خاصة الطرف الذى نظم إعتصام رابعة وكان يستخدمه للتأثير على مستقبل هذا الصراع . ومع تفهمنا لما أثير حول الملخص التنفيذى من جدل ، وما وجه إليه من نقد ، إلا أننا نلاحظ أن الذين إنتقدوه لم يتعرضوا لمحتوياته ، ولم يقدموا ما يثبت خطأ ما عرضه من إنتهاكات ومستخلصات وتوصيات ، إنهم لم يناقشوا التقرير ، بل إكتفوا بإدانتته ، ووصفه بعضهم بأنه ينحاز إلى رؤية الحكومة ولم يقدموا دليلاً واحداً على ذلك .

وبهذه المناسبة فإنه يهمنى أن أؤكد من جديد أننا نعتبر هذه التقرير ملكاً للرأى العام ، وبالتالي فإننا نتقبل أى نقد يوجه إليه ، بشرط أن يتم ذلك فى إطار مناقشة الوقائع الواردة به ، وعلى سبيل المثال فإننا ذكرنا أن فض الإعتصام ترتب عليه مقتل ٦٣٢ مواطنا منهم ثمانية من رجال الأمن والباقون من المشاركين فى الإعتصام ، ونشرنا أسماءهم جميعاً ، ومن يشكك فى هذا الرقم عليه أن يذكر الرقم الصحيح وأن يورد أسماءهم و دليله على صحة ذلك .

مثال آخر : أننا ذكرنا أن الإعتصام بدأ سلمياً ولكنه شهد عناصر مسلحة بعد بدايته ، وعرضنا لقطات فيديو لإطلاق النار من داخل الإعتصام ، ونتوقع ممن يرفض ذلك أن يقدم ما يثبت العكس ، وهو ينطبق أيضاً على الإنتهاكات التى نسبها التقرير إلى أجهزة الأمن أثناء فض الإعتصام فإننا نتوقع ردها على ملاحظتنا .

## السيدات والسادة

نحن نأمل أيضاً أن يحظى هذا التقرير بمناقشة جادة فى وسائل الإعلام والمراكز البحثية وفى المنظمات الحقوقية ، والأحزاب والقوى السياسية ، خاصة وأنه يتضمن عرضاً وافياً لكل الجوانب الرئيسية التى يجب أن يتضمنها تقرير حقوقى يتعرض لواقعة كبرى شهدت إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان سواء أثناء الإعتصام أو عملية فضه ، وستظل هذه الواقعة موضع نقاش وخلاف فى المستقبل .

ويتضمن التقرير ثمانية أبواب ، تبدأ بعرض المنهجية التى إتبعها لجنة تقصى الحقائق فى أداء عملها والجهات التى إتصلت بها للحصول على المعلومات، والإطار القانونى الدولى والمحلى الذى ينظم فض الإعتصامات والتجمعات، والسياق السياسى الذى إدى إلى الإعتصام ، وما شهدته الإعتصام من تطورات منذ بدئه فى ٢٨ يونيو ٢٠١٣ إلى فضه فى ٤ أغسطس ٢٠١٣ وما حدث من إنتهاكات أثناء الإعتصام وأثناء الفض ، والمستخلصات التى إنتهت إليها اللجنة من هذا كله ، والتوصيات التى إنتهى إليها التقرير وإعتمدها المجلس القومى لحقوق الإنسان ، والتى تبدأ بالمطالبة بإجراء تحقيق قضائى مستقل فى الوقائع التى تضمنها التقرير ومحاسبة المسؤولين عنها ، وكذلك مطالبة الحكومة بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع ممارسة العنف فى المجتمع وحماية المجتمع من مخاطره ، والتوصية لدى بعض أجهزة الإعلام أن تكف عن الترويج لخطاب يحض على العنف والكراهية . كما يتضمن التقرير ملاحق تشمل الوثائق والمستندات التى إستند إليها فيما وصل إليه من إستنتاجات وبيان أسماء المتوفين فى الإعتصام وبيان الإصابات التى سببت الوفاة ومصدر هذه البيانات .

وأخيراً فإنه يهمنى أيها الأخوة الأعزاء .

أن أؤكد لكم أن ما أثير حول وجود إنقسام فى المجلس القومى لحقوق الإنسان ليس صحيحاً بالمرّة ، فالمجلس مؤسسة ديمقراطية تضم شخصيات لها تاريخها فى الدفاع عن حقوق الإنسان، ولها مكانتها فى المجتمع، ولها آراؤها التى تنطلق فيها من خبرتها وتقديرها للأمور ، ومن الطبيعى أن تكون هناك آراء متعددة فى مناقشات المجلس ويتم عرضها ومناقشتها، وتنتهى المناقشات بالتصويت على هذه الآراء ويحترم الأعضاء قرار الأغلبية، وهو ما حدث بالنسبة لهذا التقرير ، فقد عرضت مسودته الأولية على المجلس، ثم عرضت مسودة ثانية تم إبداء الملاحظات عليها وتنفيذها، وتصويت المجلس بأغلبية كبيرة على إصدار التقرير بصورته الحالية ، مع كل التقدير والإحترام للرأى الذى كان يرى ألا يصدر المجلس هذا التقرير وأن نكتفى بإرسال البيانات والمعلومات التى توفرت للجنة تقصى الحقائق إلى اللجنة التى شكلها السيد رئيس الجمهورية لهذا الغرض . وإحترامنا كذلك لمن تحفظ على التقرير أو إعترض على إصداره . ولكن الجميع إحترم قرار المجلس ونحن جميعاً متوافقون على أن ما يجمعنا هو الدفاع عن حقوق الإنسان المصرى ، ومن حق كل واحد منا أن يكون له إجتهاده وأن يعبر عنه بكل حرية ونحتكم فى النهاية إلى التصويت الديمقراطى لحسم النقاش ونحترم قرار الأغلبية . وهذا ما حدث بالنسبة لتقرير لجنة تقصى الحقائق حول سيارة الترحيلات وقسم شرطة كرداسة والإعتداء على الكنائس فى عدة محافظات وقد إنتهى المجلس من إعداد هذه التقارير ويقوم أعضاء المجلس بدراستها حالياً تمهيداً لإصدارها .

هذا وقد قمنا بالفعل بإرسال نسخة من تقرير رابعة إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير العدل والسيد وزير الداخلية

والسيد وزير الخارجية والسيد النائب العام والسيد رئيس لجنة تقصى الحقائق التي شكلها رئيس الجمهورية . وختاماً أود أن أعبر عن شكرى وتقديرى لأعضاء لجان تقصى الحقائق بالمجلس والباحثين العاملين بالمجلس المشاركين فى هذه اللجان لما قاموا به من جهد مشكور يتسم بالمهنية والموضوعية وشكراً لكم جميعاً لمتابعتكم جهود المجلس القومى لحقوق الإنسان فى جهوده من أجل حماية حقوق الإنسان المصرى .

محمد فايق